

بيان

إدانة لاعتقال النظام السوري مئات الأشخاص، بينهم أطفال، بهدف التجنيد القسري وإرسالهم إلى جبهات القتال في شمال سوريا



الخميس 5 كانون الأول 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

منذ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام الشرطة العسكرية وقوات الجيش والأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري بشنّ حملات مدهامة واعتقال جماعية، استهدفت هذه الحملات مئات الشبان والأطفال بغرض اقتيادهم للتجنيد الإجباري وإحاقهم مباشرة بجبهات القتال في شمال سوريا.

تأتي هذه العمليات في سياق التصعيد العسكري، عقب إطلاق فصائل المعارضة المسلحة، بالتعاون مع هيئة تحرير الشام، عملية عسكرية واسعة في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 تحت اسم "ردع العدوان". كما أطلق الجيش الوطني عملية عسكرية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حملت اسم "فجر الحرية"، والتي أسفرت عن سيطرة القوات المعارضة على مناطق واسعة في محافظات حلب وإدلب وحماة.

شملت حملات الاعتقال مدهامة الأسواق، والأحياء السكنية، والشوارع، والأماكن العامة، واستهدفت الرجال والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و45 عاماً، بمن فيهم حاملو وثائق الإعفاء أو التأجيل من الخدمة العسكرية. كما طالت الحملة أشخاصاً أجروا تسويات لأوضاعهم الأمنية، بالإضافة إلى عدد من اللاجئين الذين عادوا من لبنان في أيلول/سبتمبر 2024 على خلفية الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل.

وتُقدّر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ هذه الحملات أسفرت عن اعتقال نحو 1000 شخص، نُقلوا فوراً إلى جبهات القتال دون إخضاعهم لأي تدريبات عسكرية أو إجراءات قانونية. تُعرّض هذه الممارسات المعتقلين لخطر مباشر يهدد حياتهم في ظل العمليات العسكرية الجارية.

تُدين الشبكة السورية لحقوق الإنسان هذه الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها النظام السوري، والتي تُعدّ خرقاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. إنّ إجبار المدنيين على المشاركة في الأعمال العسكرية قسراً ودون إرادتهم يشكل جريمة حرب بموجب البروتوكولات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وتدعو الشبكة السورية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى اتخاذ خطوات فورية للضغط على النظام السوري لوقف هذه الممارسات غير القانونية. كما تطالب بحماية المدنيين، خاصة الأطفال، من الاستغلال العسكري بجميع أشكاله، وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

توصيات للأهالي لمواجهة حملات الاعتقال والتجنيد القسري:

1. تجنب الأماكن العامة والتجمعات الكبرى:

يُنصح الأهالي بتجنب التجمعات في الأسواق والأماكن العامة التي قد تُستهدف بعمليات المدهامة، خصوصاً للذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و45 عاماً.

2. إخفاء الفتيان وصغار السن في أماكن آمنة:

في حال ورود معلومات عن حملات اعتقال في المنطقة، يُنصح بحماية الأطفال والفتيان عن طريق الابتعاد عن نقاط التفتيش والمناطق المستهدفة.

3. التعاون مع المجتمع المحلي:

تشكيل شبكات تواصل مجتمعية لتنبيه السكان عن أي تحركات عسكرية أو حملات اعتقال قريبة، وتبادل المعلومات بسرعة لتجنب الاعتقالات المفاجئة.

4. توثيق الانتهاكات:

في حال وقوع أي حادثة اعتقال، يجب تسجيل التفاصيل (التوقيت، المكان، هوية المعتقلين) ومشاركتها مع منظمات حقوق الإنسان المحلية أو الدولية.

5. طلب الدعم القانوني والحقوقى:

التواصل مع المنظمات الحقوقية، مثل الشبكة السورية لحقوق الإنسان، للإبلاغ عن حالات الاعتقال والحصول على دعم قانوني أو تدخل دولي.

6. الابتعاد عن خطوط المواجهة العسكرية:

يُوصى بعدم الاقتراب من المناطق الساخنة أو الخطوط الأمامية للجبهات العسكرية، حيث تكون احتمالية الاستهداف والاعتقال أعلى.

7. تعزيز التوعية لدى الأطفال والشباب:

تعليم الأبناء كيفية التصرف في نقاط التفتيش، والحفاظ على الهدوء، وعدم الإدلاء بمعلومات قد تُستخدم ضدهم.

8. التخطيط للطوارئ:

تجهيز خطط بديلة تشمل أماكن آمنة مؤقتة للإقامة، والاحتفاظ بالمستندات الأساسية والممتلكات الضرورية في حالة الحاجة إلى الانتقال السريع.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

